بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار رقم : (٢٥٠)
وتاريخ : ١٤٣٧/٦/١٢هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٣٣٣١ وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٨هـ ، المشتملة على برقية الأمانة العامة للجنة العليا للتنظيم الإداري (الملغاة) رقم ١٠/٢٥٠/١٦/٤/٣١ وتاريخ ١٤٣٦/٦/١٣هـ ، في شأن دراسة مشروع المرصد الحضري الوطني وتنظيمه الإداري والمؤشرات الحضرية وآلية جمع البيانات والحصول عليها .

وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (٢٤) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٥٨) وتاريخ ١٤٣٧/٣/١٧هـ ، المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٤-٩-٣٧/د) وتاريخ ١٤٣٧/٤/١٥هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٥٤٦) وتاريخ ١٤٣٧/٦/٥هـ.

يقرر ما يلي :

أولاً : تنشأ وحدة تنظيمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوى إدارة عامة ترتبط بوكالة الوزارة لتخطيط المدن ، باسم "المرصد الحضري الوطني" ، يكون هو المرجع الرئيس لكل ما يتعلق بعملية الرصد الحضري في المملكة .

ثانياً : ترتبط المراصد الحضرية المحلية في أمانات المناطق والمحافظات فنياً بالمرصد الحضري الوطني .

ثالثاً : تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بتوفير الاحتياجات الوظيفية والإدارية والتقنية وغيرها للمرصد الحضري الوطني ، بعد الاتفاق مع وزارة المالية ، وفق الإجراءات النظامية المتبعة .

رابعاً : يهدف المرصد الحضري الوطني إلى تطوير عمليات الرصد الحضري والمؤشرات الحضرية ، والإشراف الفني على المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات ، والتنسيق بينها والاستفادة منها عند إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية .

خامساً : تكون مهمات المرصد الحضري الوطني على النحو الآتي :

١- إجراء الدراسات المقارنة للمؤشرات الحضرية بين المناطق والمحافظات .

٢- العمل على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وتحليلها.
٣- التنسيق مع الجهات الحكومية وغيرها ذات العلاقة لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة للمرصد الحضري وتطوير المؤشرات الحضرية .
٤- تطوير نظام تقني لتدفق البيانات والمعلومات إلكترونياً بما يسهل للجهات الحكومية عملية الحصول عليها بيسر وبشكل دوري .
٥- إعداد إطار المؤشرات الحضرية الوطنية بمشاركة المراصد الحضرية في المناطق والمحافظات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .
٦- العمل على توحيد معايير كيفية حساب وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية المتفق عليها على المستوى الوطني .
٧- العمل على تزويد الجهات الحكومية بمخرجات تحليل المؤشرات الحضرية للاستفادة منها في وضع سياسات التنمية الحضرية واتخاذ القرارات المناسبة .
٨- المساندة في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية في المناطق والمحافظات ، وربطها بشبكة المرصد الحضري الوطني عن طريق الموقع الإلكتروني .
٩- الإشراف الفني على المراصد الحضرية المحلية .
١٠- العمل على عقد دورات تدريبية وتنظيم لقاءات في مجال المؤشرات الحضرية.
١١- تزويد المراصد الحضرية في المناطق والمحافظات بأفضل الممارسات المحلية والدولية في مجالات المؤشرات الحضرية .
١٢- تبادل الخبرات والتجارب في مجال الرصد والمؤشرات الحضرية مع المراصد الحضرية الإقليمية و الدولية .
١٣- إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الحضرية ونشرها .

سادساً : تقوم وزارة الشؤون البلدية و القروية بإعداد دراسة تقويمية بعد خمس سنوات من إنشاء المرصد الحضري الوطني وممارسته لمهماته ، ورفعها إلى المقام السامي للنظر في استقلاله وتطويره.

رئيس مجلس الوزراء